العرب
الخميس 2021/09/09
السنة 44 العدد 12174

هدية أستراليا للمستبدين: تحميل وسائل الإعلام مسؤولية تعليقات القراء

قرار يدفع المؤسسات الإعلامية إلى ممارسة الرقابة الذاتية

اعتبر القضاء الأسترالي أن تصرفات الشركات الإعلامية في تسهيل نشر التعليقات من قبل مستخدمي فيسبوك وتشجيعه والمساعدة عليه جعلتها مسؤولة عن تلك التعليقات، في قرار غير مسبوق من شأنه أن يزيد القيود على وسائل الإعلام، خصوصا في الدول غير الديمقراطية.

المهمة القادمة للصحافي هي مراقبة التعليقات

سيدني - أيدت المحكمة العليا في أستراليا قرارا تاريخيا يتعلق بالتشهير، حيث خلصت إلى أن شركات الإعلام "تنشر" تعليقات القراء على صفحاتها بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، مما يجعلها مسؤولة عن تصريحات جمهورها "التشهيرية"، في بادرة غير مسبوقة تفسح المجال للمزيد من الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي بغطاء قانوني.

ورفضت المحكمة العليا الأسترالية في حكم صدر الأربعاء استئنافا قدمته بعض أكبر وسائل الإعلام في البلاد، بما فيها صحيفتا سيدني مورنينغ هيرالد وذا أستراليان.

ورفع محتجز سابق في نورزن تريتوري، دعوى قضائية ضد شركات الإعلام في المحكمة العليا في نيو ساوث ويلز، بسبب تعليقات نشرها آخرون على صفحاتهم على فيسبوك.

لكن القضية توقفت بسبب نزاع حول ما إذا كانت هذه الوسائل الإعلامية هي من نشر تلك التعليقات، التي يدفع المحتجز السابق بأنها شوهت سمعته، وفقا لما ذكرته وسائل إعلام محلية.

> الرقابة على التعليقات تناقض الهدف الأساسي من حسابات وسائل الإعلام على الشبكات الاجتماعية بالتواصل مع جمهورها

وإذا كانت الحادثة في أستراليا تتعلق بالتشهير وتشويه سمعة محتجز، فإنها في أماكن أخرى من العالم، وخاصة الدول الاستبدادية، ستكون فاتحة لدفع وسائل الإعلام إلى فلترة التعليقات التي تتضمن انتقادات للسلطة، ما يحيل إلى انتهاك حق التعبير للقراء والمستخدمين بما يتلائم مع نهج الحكومات.

وقالت المحكمة العليا إن الشركات قالت إنها "تدير فقط صفحة عامة على فيسبوك تنشر عليها أطراف ثالثة مواد".

ومع ذلك، اتفقت المحكمة العليا مع محكمة الاستئناف، قائلة إن تصرفات الشركات الإعلامية في "تسهيل نشر التعليقات وتشجيعه والمساعدة عليه" من قبل مستخدمي فيسبوك جعلتها مسؤولة عن تلك التعليقات.

وأثار الخبر الذي تداولته وكالات الأنباء العالمية استهجانا واسعا باعتباره يؤسس لفكرة تحميل المؤسسات الإعلامية مسؤولية ما ينشره المعلقون على أخبارها على مواقع التواصل الاجتماعي، وإجبارها على ممارسة الرقابة الذاتية على آراء قرائها، بحذف التعليقات أو إغلاق خاصية التعليق أصلا، وهو ما يضر بمصداقيتها وشعبيتها، خصوصا بالنسبة للمؤسسات الكبرى التي تستقطب الملايين من المتابعين.

وتشجع هذه القرارات دولا عديدة، لاسيما في المنطقة العربية، على تشريع قوانين تزيد من وطأة القيود على وسائل الإعلام، ففي بلد مثل الأردن لم تهدأ وتيرة الضجة على التعديلات الإعلامية الأخيرة لقانون الإعلام، الذي أكد صحافيون أنه بمثابة تضييق على حرية التعبير للناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي ممن يستخدمون خاصة البث المباشر، إما للتعبير عن رأيهم بقضية ما وإما لنقل حدث معين أو فعالية، وذلك من خلال إعادة تعريف البث، بإضافة "البث عبر الإنترنت".

وأضافوا أن هيئة الإعلام تسعى جاهدة للسيطرة على ما يبث على وسائل التواصل الاجتماعي، وإسكات الناشطين.

ولا تزال دول أخرى مثل العراق بين أخذ ورد بخصوص قانون الجرائم الإلكترونية، الذي يعتبر ضربة لحرية التعبير على مواقع التواصل، ويسعى لكتم أصوات الناشطين والصحافيين المنتقدين للحكومة.

وباتت تهم مثل نشر الأخبار الكاذبة وبث الفوضى والفتنة وتكدير السلم العام رائجة جدا في الدول العربية مثل الجزائر وسوريا وغيرهما، وتشكل سيفا مسلطا على رقاب المستخدمين ووسائل الإعلام.

ويأتي قرار المحكمة الأسترالية ليشكل إضافة على مستوى القيود على وسائل الإعلام بتحميلها مسؤولية تعليقات المستخدمين، بشكل مماثل للقنوات التلفزيونية أو المحطات الإذاعية التي تحاسب على تصريحات ضيوفها وتعليقاتهم، في حال لم تقم بقطعها أو حذفها من برامجها.

ويطرح متابعون للإعلام تساؤلات حول تأثير فرض المؤسسات الإعلامية الرقابة على آراء قرائها، بينما الهدف الأساسي من حسابات وسائل الإعلام على الشبكات الاجتماعية هو زيادة التفاعل والتواصل مع جمهورها الواسع على مواقع التواصل الاجتماعي.

كما أن وسائل الإعلام تنتج محتوى بشكل خاص لمستخدمي مواقع التواصل لجذبهم وإثارة اهتمامهم ودفعهم إلى التفاعل مع منشوراتها.

وأشارت دراسة لمركز الانتقال الإعلامي في أستراليا حول "تأثير المنصات الرقمية على الأخبار والمحتوى الصحافي"، إلى أن اهتمام وسائل الإعلام بالوصول إلى جمهور في مواقع التواصل الاجتماعي أدى إلى حدوث تغيير كبير في نوعية المحتوى المنشور، وقالت إن "وسائل التواصل الاجتماعي تميل إلى مكافأة المحتوى القصير والأكثر بصرية وانفعالية"، كما أن المحرّرين في مؤسسات الأخبار الكبرى باتوا "يعتقدون أن مواقع التواصل تشجع الأخبار الخفيفة على الثقيلة".

وحتّم التطوّر في مجال النشر على مواقع التواصل الاجتماعي على المؤسسات الإعلامية توظيف خبراء يعرفون طرق إيصال المنشور إلى الجمهور بشكل ناجح، وهو ما جعل وظيفة مدير مواقع التواصل الاجتماعي تتحوّل لاحقا عند الكثير من المؤسسات إلى وظيفة صحافية يقوم بها صحافيون متمكنون من هذا المجال، بعدما تبيّن أن النشر على المواقع الاجتماعية يحتاج كذلك إلى مهارات تحريرية والتشبع بأخلاقيات المهنة وقواعد المؤسسة.

وربما تصبح المهارات التحريرية المطلوبة في المستقبل طرق التحايل على رقابة الشبكات الاجتماعية التي يبدو أنها تتزايد من قبل الحكومات، وحتى شركات التكنولوجيا العملاقة التي أصبحت تلجأ إلى الرقابة لوقف الاتهامات لها بمنح المحتوى المسيء باختلاف أنواعه مساحة على منصاتها. كما هو حال الصحافيين الذين يبحثون عن قاموس جديد للإفلات من مقص الرقيب والتحايل على الرقابة الذاتية.

انتهاكات جديدة للحوثيين بإخفاء صحافيين معتقلين بعد تعذيبهم

صنعاء - حذرت المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين "صدى" من أن الميليشيات تخفي قسرا صحافييْن من أصل أربعة مختطفين لديها منذ شهرين.

وأفادت المنظمة في بيان لها الثلاثاء بأنها تلقت بلاغا من أسر الصحافيين المختطفين، يفيد بأن الحوثيين يخفون قسرا الصحافيين عبدالخالق عمران وتوفيق المنصوري منذ شهرين، مؤكدة تعرض الأخير للضرب والتعذيب قبل إخفائه.

وأضافت أن الصحافيين الأربعة توفيق المنصوري، وعبدالخالق عمران، وحارث حميد، وأكرم الوليدي تلقوا تهديدات بالتصفية الجسدية من قبل الحوثيين.

وأكدت أن الصحافيين يتعرضون لمعاملة سيئة في السجون الحوثية، وتمنع عنهم الزيارة منذ صفقة التبادل أواخر عام 2020.

واعتبرت هذه الانتهاكات بحق الصحافيين المختطفين جرائم خطيرة تنتهك القوانين والمواثيق الدولية، التي تجرم الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب وتضمن حرية التعبير والعمل الصحافي.

وحمّلت المنظمة الحوثيين المسؤولية الكاملة عن صحة وسلامة جميع الصحافيين المختطفين والمخفيين في سجونها. ودعت المبعوث الأممي لليمن السيد هانس غروندبرغ إلى إيلاء قضية الصحافيين المختطفين أهمية بالغة، والضغط على ميليشيات الحوثي للإفراج عن المختطفين والمخفيين قسرا.

والحادثة ليست جديدة على الحوثيين الذين يمارسون انتهاكات ممنهجة ضد الصحافيين داخل السجون وخارجها، حيث قالت نقابة الصحافيين اليمنيين في أغسطس الماضي إنها تلقت بلاغا من أسرة الصحافي يونس عبدالسلام يفيد باختفائه بالعاصمة صنعاء منذ الثالث من أغسطس في ظروف غامضة.

وبحسب البلاغ، فإن الصحافي عبدالسلام "يعاني من وضع نفسي صعب منذ اعتقاله العام الفائت في عدن".

وعبرت النقابة "عن قلقها البالغ لوضع الصحافي عبدالسلام وطالبت سلطات الأمر الواقع بصنعاء بالتحقيق في الواقعة والبحث عنه والكشف عن مصيره".

وجددت النقابة مطالبتها بعدم الزج بالصحافيين في الصراعات أو التعامل معهم بعدائية بسبب هويتهم المهنية.

وقضت محكمة تابعة للحوثيين بإعدام أربعة صحافيين مختطفين، بينهم المنصوري، اختطفوهم من أحد فنادق صنعاء في يونيو 2015.

ويوجد عشرة صحافيين على الأقل معتقلين في سجون الحوثي، بينهم وحيد الصوفي وتوفيق المنصوري وحارث حميد وعبدالخالق عمران وأكرم الوليدي ووديع الشرجبي دكتور الإعلام بجامعة الحديدة ونبيل السداوي ومحمد الصلاحي وعادل الحكيم.

وكشف عدد من الصحافيين المفرج عنهم من سجون الحوثيين في صفقة تبادل مع الحكومة المعترف بها دوليا، تفاصيل ما عاشوه في سجون الحوثيين طيلة خمسة أعوام، وهول ما عانوه من تعذيب وحرمان في تلك الفترة، خلال ندوة أقيمت عبر منصة زوم بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في الثالث من مايو الماضي.

وقال الصحافي حسن عناب في مداخلته "عند دخول الميليشيات الحوثية إلى صنعاء لم يقتحموا أي مركز حكومي، وإنما اقتحموا مراكز الإعلام ابتداء من قناة اليمن الرسمية، حتى لا يكون هناك أي صوت آخر يعارض صوتهم، وفي السجن تفاجأت بوجود سجناء بتهمة كتابة منشور فقط ونشره على فيسبوك".

حسن عناب
جماعة الحوثي لا تحترم المنظمات ولا تقف عند أي بيانات إدانة

وأشار إلى حديث الحوثيين في إعلامهم عن أن "الصحافيين والإعلاميين هم أخطر عليهم ممن يواجهونهم في الجبهات ويحملون السلاح، كما حصل لزميلينا عبدالله قابيل ويوسف العيزري عندما وضعا كدروع بشرية للطيران، وكذلك الصحافي أنور الركن الذي اعتقلته الميليشيا ولم تفرج عنه إلا وقد أصبح جلدا على عظم ومات متأثر من الجوع والتعذيب".

وأكد عناب أن جماعة الحوثي لا تحترم الأشخاص ولا المنظمات، فهي لا تقف عند أي بيانات إدانة من قبل منظمات دولية، كما أنها غير مبالية بأي قوانين ولا أي أعراف، وكل ما يهمها أن تنهي كل من يعارضها.

وكشف عناب عن تلقيه تهديدات من ميليشيات الحوثي بعد الإفراج عنه، عبر رسائل إلكترونية بالتصفية الجسدية والانتقام منه، على خلفية ظهوره في وسائل الإعلام والتحدث عما حصل له داخل سجون الجماعة.

وكانت نقابة الصحافيين اليمنيين كشفت في وقت سابق أن ميليشيات الحوثي تسببت في مقتل 46 صحافيا ومصورا، وتشريد ألف آخرين من أعمالهم خلال الفترة من 2015 وحتى يونيو 2021.

وقال عضو مجلس النقابة نبيل الأسيدي إن الصحافيين في صنعاء تحت الإقامة الجبرية، مطالبا بممارسة المزيد من الضغط على الميليشيات الحوثية لوقف انتهاكاتها ضد الصحافيين.

«أمجاد» الحرس الثوري تعود إلى التلفزيون الإيراني مع «غاندو»

طهران - عاد مسلسل "غاندو" عن الاستخبارات الإيرانية إلى شاشة التلفزيون الرسمي منذ فوز الرئيس الإيراني المحافظ إبراهيم رئيسي في الانتخابات، رغم الجدل الذي أثاره المسلسل المفضل لدى المحافظين وتهجمه على الرئيس السابق حسن روحاني.

ويعود اسم "غاندو" إلى نوع محلي من التماسيح، المعروف بنصبه الكمائن لفريسته. ويروي مآثر عملاء الاستخبارات في الحرس الإيراني وبطولاتهم، بأسلوب سلسلة أفلام جيمس بوند، أو بطريقة فيلم الإثارة جيسون بورن.

وتعتبر استخبارات الحرس الثوري الإيراني الداعم الرئيسي لإنتاج وبث هذا المسلسل.

وسحب التلفزيون الحكومي العرض لأشهر عديدة قبل عودته في يوليو الماضي، ويعود ذلك جزئياً إلى تهجمه على حكومة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، ولاسيما وزارة الخارجية التي بدت مليئة بالشخصيات الضعيفة والفاسدة.

الصحافيون «الجواسيس» حاضرون في «غاندو»

ويمثل بطل المسلسل عميلاً في التجسس المضاد تابعاً للحرس الثوري، يطارد العملاء الأجانب منذ لحظة وصولهم إلى الأراضي الإيرانية، ولاسيما جهاز الاستخبارات البريطاني.

وأثارت الحلقة السادسة من الموسم الثاني من "غاندو" في مارس الماضي جدلاً واسعاً بشأن حبكة تظهر جاسوساً بين المفاوضين النوويين الإيرانيين. وفي الحلقة 13 سحب العمل الذي كان يُعرض خمسة أيام في الأسبوع من دون أيّ تفسير.

وبدت التداعيات على أحداث المسلسل أشبه بسجال بين الحلقات المتشددة داخل النظام الإيراني المرحبة به، والمعتدلين الذين وصفوه بالخرافة.

ولام المتشددون وغيرهم من المعجبين بالمسلسل الحكومة على حظرها إعلان الموسم الثاني قبل الأوان.

وعندما ظهرت مشاهد غير محذوفة على موقع "أبارات"، وهو النسخة الإيرانية من موقع يوتيوب، انتشرت التكهنات على وسائل التواصل الاجتماعي حول الرقابة الحكومية المحتملة.

وأظهرت المقاطع أن حلقات تم بثها في مارس الماضي قد غيرت الحوار واستبدلت كلمة "الرئيس" بـ"المسؤول". وتمنح أحداث المسلسل قيمة للمتشددين في إيران بينما تصور وزارة الخارجية الإيرانية على أنها جهة غير كفؤة، الأمر الذي أثار الاستياء بين أوساط المعتدلين داخل الحكومة.

وانتقد وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف الموسم الثاني من المسلسل على تطبيق الدردشة الصوتية الشهير "كلوب هاوس"، واصفا إياه بأنه "كذبة من البداية إلى النهاية".

وسبق لظريف أن بعث برسالة احتجاج رسمية إلى المرشد الإيراني علي خامنئي عند عرض الموسم الأول من المسلسل صيف عام 2019.

واحتل الموسم الأول عناوين الصحف لتصويره عملاء استخبارات إيرانيين يحاربون جاسوسا أميركيا خارقا، يشبه إلى حد كبير الصحافي في جريدة واشنطن بوست جيسون رضائيان.

وقبل إطلاق سراحه في صفقة تبادل أسرى في عام 2016، أمضى رضائيان 18 شهرا في سجن إيراني بتهمة التجسس، التي أنكرها هو والمسؤولون الأميركيون.

ووضع الموسم الثاني المتكون من 13 حلقة، والذي تزامن عرضه مع أعياد رأس السنة الفارسية "نوروز"، عملاء المخابرات الإيرانية في مواجهة جواسيس غربيين يحاولون التسلل إلى الحكومة الإيرانية وجمع معلومات سرية حول المفاوضات النووية، وسط حملة من الضغوط الاقتصادية الأميركية.

> التلفزيون الإيراني سحب المسلسل لأشهر عديدة، بسبب تهجمه على حكومة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني

وظهرت في المسلسل شخصية تشبه الصحافي الإيراني روح الله زم، الذي كان يعيش في فرنسا واستدرج إلى مدينة النجف في العراق، حيث تم اختطافه من قبل عملاء إيرانيين وأُعدم في ديسمبر الماضي.

وأثار اختطاف زم وبث الاعترافات القسرية لروح الله زم على التلفزيون الإيراني، كما هو معتاد بالنسبة إلى المعارضين الإيرانيين وكذلك إجراءات المحاكمة غير الشفافة وإعدامه، ردود فعل دولية واسعة النطاق، حيث أدانت إعدامه العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان وشخصيات سياسية ومدنية.

في المقابل يعتبر الحرس الثوري ومسؤولو القضاء أن خطف زم وإعدامه وإغلاق قناة "آمد نيوز" أحد إنجازاتهم ومصدر فخرهم.

وكتب السفير البريطاني الجديد سايمون شيركليف في الثامن والعشرين من أغسطس الماضي تغريدة باللغة الفارسية عبر حسابه في تويتر "على أيّ حال، أحب حقًا الموسم الثاني من غاندو". وما كان من رئيس دائرة الإنتاج السمعي والبصري الإيرانية عبدالعالي علي أصغري إلا أن ردّ عليه الأحد قائلاً "إذا كان يقدّر (المسلسل)، نقترح أن تعرضه هيئة الإذاعة البريطانية".

ومسلسل "غاندو 2" من إخراج جواد أفشار وإنتاج مجتبى أميني، والمسلسل من إنتاج معهد "شهيد آويني" الثقافي الذي يعمل تحت إشراف "منظمة باسيج – الإذاعة والتلفزيون الإيرانية".

وقال المحلل السياسي مجيد يونسيان المقيم في طهران إن "غاندو" على مدار موسميه "عكس الحقائق وكشف عن وجود صدع في المؤسسة وخلافات في النظام الحاكم".